



د. جيملي بوبكر

(جامعة ع/الحמיד مهري - قسنطينة2)

Email : bbkr_jimli@yahoo.fr

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 13-2016 ص. 139 - 158

المخلص

يتضمن المقال دراسة ميدانية، أجريت على الشباب الجامعي بجامعة قسنطينة، وتسعى لتسليط الضوء على واقع ظاهرة المشاركة الشبانية في الجمعيات، من خلال التطرق إلى مدى انخراط الشباب الجامعي في الجمعيات وطبيعة المهام المسندة إليهم، ورأيهم في الأسباب التي تدفع نحو العزوف الجماعي، وكذا العوامل التي تجعل الشباب ينضم إلى الجمعيات، والكشف عن رغبتهم في تأسيس جمعيات أو الانتساب إليها مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات، الحركة الجمعوية، الشباب، المشاركة

Abstract

The paper includes an empirical study, conducted on university youth at the University of Constantine. It seeks to shed light on the reality of the phenomenon of youth participation in associations, By addressing the extent of university youth involved in associations and the nature of the tasks entrusted to them, And their opinion on the reasons that lead to collective reluctance. As well as the factors, that makes youth to join associations, And to reveal their desire to establish or join associations in the future.

Keywords : Association, Associative movement, youth, participation.

تمهيد:

يطلق على النشاط الجماعي في هذا السياق، عدّة تسميات: كالمشاركة الاجتماعية، أو المشاركة الشعبية، أو المشاركة المجتمعية، وقد برزت الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية الطوعية ، وتزايد الاهتمام بها مع تعاظم دورها في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها ، وثمّنت من توسيع قناة المشاركة لتستوعب فئات كثيرة من المجتمع كانت مهمّشة ، وتولّدت من خلال عملها ديناميكية تنموية وتغييرية، أدّت إلى تطوير الاهتمام بالإنسان وجماعته الاجتماعية، ونجحت في ترقية وتعميم وحتى إنتاج قيم التضامن والتكافل، والمشاركة، والمواطنة، وحرية التعبير، وعزّزت جهود احترام حقوق الإنسان، وشكّلت فضاءات مهمّة لإدماج الفئات المهمّشة، ولتعلّم الديمقراطية، ولتدريب الأفراد وتثمين رأس المال الاجتماعي. لذلك يصفها البعض بأنّها تمثل الخزّان الاستراتيجي الذي يقوم بتزويد المجتمع بالأفراد المؤهلين للمشاركة، كما يصفها آخرون بأنّها مشتله للفاعلين، ومدرسة لتعلّم الممارسة الديمقراطية والتربية على المواطنة.

وفيما يلي نعرض لدراسة ميدانية تناولت اشكالية المشاركة الشبانية في العمل الجماعي في الجزائر، وقد خصّصت الدراسة بالبحث الميداني الشباب الجامعي دون غيره، لكونه يتميز بأنه الشباب القادر على قيادة فئة الشباب باعتبارهم الفئة المثقفة التي أتيحت لهم الفرصة لتلقي مستوى مرتفع من التعليم، الأمر الذي يؤهلها للعب أدوار اجتماعية، ومن جهة أخرى لا يجد صعوبة في التفاعل مع الاستبيان الذي أعدناه لغرض جمع المعطيات الميدانية، المعبرة عن إدراكها لواقع المشاركة السياسية.

والتركيز هنا تمّ على أساس إدراك الشباب لقضية مشاركتهم الجموعية باعتبار الإدراك يعبر عن عملية إعطاء مدلولات وإضفاء معاني محدّدة، على أشياء وموضوعات محدّدة، وتكون هذه المعاني والمدلولات نابعة من خبرات الشخص وتجاربه السابقة ومفردات البيئة التي يعيش فيها.

1. نظرة حول بعض محاولات تعريف الجمعية:

أهم ما يميز مفهوم الجمعية العلاقة التي تربط الأفراد المنتمين إليها، والتي تعبر عن تطوّر التنظيمات الاجتماعية بتجاوزها للروابط التقليدية: كرابطة القرابة والمكان واللغة إلى رابطة أكثر عقلانية، وهذه الميزة كانت سببا كافيا لتفضيل البعض تسميتها "الروابط الأهلية أو الطوعية" وتتميّز هذه الرابطة بكونها اختيارية طوعية، وليست قسرية مبنية على الوراثة والنسب، ولكنها مع ذلك لا يمكن أن تكون — بأي حال من الأحوال — بديلا عن التنظيمات الاجتماعية التقليدية للمجتمع، خاصة منها الأسرة.

ولتحديد مفهوم الجمعية يجدر استعراض مجموعة من التعاريف التي حاولت الإحاطة بسمات المفهوم، من بينها تعريف د. محمد عاطف غيث للرابطة الطوعية VOLUNTARY ASSOCIATION يقول فيه أنّها "جماعة متخصصة ومنظمة تنظيما رسميا، تقوم عضويتها على الاختيار الحرّ للأفراد من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على ربح" (عاطف غيث، 1995، ص 29). ويعرفها دينكن ميشل: "الوحدة الاجتماعية المستقلة، التي تتكون من مجموعة من الأفراد، لها قوانين تحدّده وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة" (دينكل ميشيل، 1986، ص 25). أما ألبير ميستر ALBERT Meister فيعرفها بأنّها "تنظيم اجتماعي يعكس بداخله نوع من التفاعل الاجتماعي، قصد تحقيق

هدف معين، وهذا الهدف بحد ذاته يعكس نوع من الإرادية بين هؤلاء الأفراد" (ALBERT Meister, 1974, pp13,14). وقام د.عزمي بشارة من خلال دراسته النقدية "المجتمع المدني" بنقل تعريفًا للمنظمات المدنية CIVIL ORGANIZATIONS بأنها "اسم نوع لكل مجموعة من المواطنين الذين ائتلفوا، أو نظموا أنفسهم، من خلال دعم أو إنجاز قضية عامة، أي قضية مدنية (CAUSE) أو مشروع عام" (عزمي بشارة، 1998، ص 66). وتعرّف هيئة الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية (O.N.G) في أحد إصداراتها المتضمن مجموعة مواد تعليمية للمدارس المتوسطة، كما يلي: هي أي مجموعة من المواطنين على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي (أي لا تكون جزء من حكومة ما)، ولا تعمل من أجل الربح ... ويمكن أن تتراوح أعمالها ما بين التأثير على السياسات إلى تنظيم التجمعات حول قضايا خاصة من أجل تقديم المساعدة التقنية أو الطبية فضلا عن إجراء البحوث (ديفيد بارز و مورا جفكيتز، 1995، ص 17).

ومن بين التعريفات المهمة للجمعية ما وورد في القوانين المنظمة لها، وفي هذا المجال ينص القانون الفرنسي المشهور 1901 والمتعلق بالجمعيات في مادته الأولى على أن: "الجمعية هي الاتفاقية التي عن طريقها يشترك شخصين أو عدد من الأشخاص في تسخير معارفهم ونشاطاتهم بصفة دائمة من أجل أهداف أخرى غير اقتسام الأرباح، وهي خاضعة في مشروعيتها إلى المبادئ العامة للحقوق والواجبات السارية على الاتفاقيات"

وما يمكن استخلاصه من خلال هذه التعاريف أنها أشارت كل منها إلى سمة أو عدد من السمات التي تعرف بها الجمعيات بصفة متفاوتة بينها، وانطلاقا من هذه الخلاصة تعتمد هذه الدراسة على مفهوم يستند إلى السمات الرئيسية للظاهرة كما وردت في البرنامج المقارن (Johns Hopkins, 1988, EDITH Archambault),

(pp85,86) حيث يعرف القطاع غير الهادف للربح على أنه جملة المنظمات التي

توصف بـ:

— **الإطار الرسمي:** أي توفر الشكل المؤسسي، وهذا المعيار يقصي الجمعيات غير المصرح بها والجمعيات المؤقتة.

— **أنها غير حكومية،** مختلفة عن الدولة والسلطات العمومية، ولا ينبغي أن تكون للسلطات الأغلبية في مجالس الإدارة، مع إمكانية الاستفادة من التمويل المقدم من طرف خزانة الدولة. (الصناديق العمومية) وهذا المعيار يقصي الجمعيات شبه

الإدارية. Para-Administratives.

— **الاستقلالية:** بمعنى أن يكون للجمعيات قواعدهم وأنظمتهم الخاصة في الإدارة وهياكل اتخاذ القرارات، ولا يجب أن تكون مراقبة من هيئة خارجية، سواء كانت إدارة عمومية، مؤسسة، أو جمعية أخرى، ووجود ميزانية خاصة هو مؤشر مهم عن الاستقلالية (الإدارة الذاتية).

— **عدم اقتسام الأرباح بين أعضاء الجمعية،** فيمكنها تحقيق أرباح لكن يجب إعادة استثماره بغرض ترقية خدمة الهدف، وليس توزيعه أو أخذ جزء منه، لأن الجمعية ليست ذات طابع تجاري، هذا المعيار يقصي معظم التعاونيات وكذا الجمعيات التي هي عبارة عن مؤسسات ربحية مقنعة.

— **وفي الأخير لا بد أن تتوفر على مستوى معين من المشاركة الإرادية،** والممارسة التطوعية، وحتى الانخراط يجب أن يكون طوعي غير إجباري، وهذا المعيار يقصي مثلاً صناديق التأمين الاجتماعي وما شابهها.

2. الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

أجري العمل الميداني بجامعة منتوري بقسنطينة وهذا قبل قرار تقسيمها إلى ثلاث جامعات، خلال الفترة الممتدة من بداية شهر أفريل 2009 إلى غاية نهاية شهر جوان، وتمّ إتمام تحليل المعطيات وكتابة التقرير النهائي إلى غاية نهاية شهر مارس من سنة 2010.

تمّ الاعتماد في البحث على عينة من الشباب الجامعي بلغ حجمها: 200 شاب من بين 67869، أي أن نسبة العينة 3%، وهو حجم مقبول بالنظر إلى خصائص مجتمع البحث المتسمة بالتجانس النسبي، من حيث تقارب السن والمستوى التعليمي، والسياق السياسي العام المحيط بهم. أمّا نوعية العينة التي اعتمدها الدراسة فيطلق عليها العينة العرضية الدورية، وهذا عن طريق «إتباع طريقة شبه عشوائية قد تكون شبيهة بالمسماة (Haphazard)، تحدد فيها مجموعة من الأماكن الإستراتيجية التي يرتادها أفراد مجتمع الدراسة لتطبيق الاستمارة على من قد يتواجد بها»* (فضيل دليو وآخرون، 1999، ص150) «حيث يختار الباحث كل من يصادفه وتنطبق عليه شروط العينة التي حددها»** (أحمد أبو زيد، 2002، ص56)

وقد أتاح المنهج الوصفي الذي اعتمدت عليه الدراسة، اعتماد إحدى الطرق التي تندرج تحت إطاره، وهي طريقة المسح بالعينة، والتي سمحت لنا باستخدام أدوات وتقنيات ملائمة لطبيعة الدراسة. تمّ الاعتماد بصفة أساسية على الاستبيان، مع الاستعانة بصفة ثانوية بالملاحظة والمقابلات الحرة من أجل الحصول على المعلومات والبيانات التي نتمكّن منها بواسطة الاستبيان. وقد تمّ استخدام الملاحظة كأداة مساعدة ومكملة للاستبيان، والهدف المتوخى من استخدام الباحث لهذه الأداة هو الحصول على المعطيات الميدانية، التي لا يمكن الحصول عليها عن

طريق الاستبيان، والمتعلقة خصوصا ببعض مظاهر المشاركة السياسية للمجتمع الطلابي والشبابي بصفة عامة، وبعض السلوكيات من النوع "التي لا تقال" (les non dits). وقد حاولت الدراسة فحص بعض العوامل التي تؤثر على مشاركة الشباب في الجمعيات من خلال العناصر التالية:

- مدى انخراط الشباب الجامعي في الجمعيات وطبيعة المهام المسندة إليهم.
- رأي الشباب الجامعي في الأسباب التي تجعل الشباب لا ينضمّون إلى الجمعيات.
- رأي الشباب الجامعي في الأسباب التي تجعل الشباب ينضمّ إلى الجمعيات.
- رغبة الشباب الجامعي في تأسيس جمعيات أو الانتماء إليها مستقبلا.

3. انخراط الشباب في الجمعيات وظاهرة إخفاء الانتماء:

ومن خلال المعطيات المعروضة في الجدول رقم: 1 نلاحظ أنّ 24 من بين 200 أو ما نسبته (12%) فقط من مجموع الشباب الجامعي المبحوث، أقرّوا بانتمائهم إلى جمعية، في حين (88%) منهم، ذكروا بأنهم غير منخرطين في أيّ جمعية، ومن بين 24 شابا المنتمين إلى الجمعيات، نجد أنّ 18 منهم لديه مهام قيادية، والستة الباقون يؤدّون مهامها غير قيادية، وبقدر ما تشير هذه الأرقام إلى حالة العزوف التنظيمي الذي يميّز الفئة الشبابية، بقدر ما تشير أيضا إلى واقع الحركة الجمعوية في بلادنا، وهو واقع أقلّ ما يقال عنه بأنه لا يبعث على الارتياح.

الجدول رقم (1): يوضح مدى انخراط المبحوثين في الجمعيات وطبيعة المهام المسندة إليهم.

النسبة %	التكرار	المهام	الانخراط في الجمعية
75%	18	قيادية	نعم
25%	06	غير قيادية	
12%	24	المجموع	
88%	176	لا	
100%	200	المجموع	

وقد يناقش البعض مسألة إخفاء الانتماء التنظيمي من طرف المبحوثين، وهي ظاهرة طالما تميّزت بها مجتمعات العالم الثالث، التي لا تتوفر على قدر معقول، من الحرية السياسية والديمقراطية، أو تحكمها أنظمة تسلطية بوليسية، أو تعرف حالة من اللااستقرار الاجتماعي، وهي من بين أهمّ ظروف التي تؤدي إلى انتشار ثقافة الخوف في المجتمع، وقد تدفع الأفراد للتسّرع على انتماءاتهم التنظيمية. قد يحتمل هذا الرأي قدراً كبيراً من الصحة، في حالة الجمعيات التي تكون قريبة من بعض الأحزاب السياسية المعارضة للنظام السياسي القائم، أو التيارات الإيديولوجية التي تخشاها السلطة، بحيث من الممكن أن يعاني المنتمين إلى هذه الجمعيات من بعض أنواع التضييق غير المعلنة، ويتمّ تصنيفهم من طرف السلطة في خانة معينة، تؤخذ بعين الاعتبار في حالات تقييم الفرد خصوصاً عند الترشّح لوظائف أو مسؤوليات معتقدين بأنّ ذلك يؤثّر على ولائهم للسلطة، على عكس الجمعيات التي تدور في فلك السلطة، التي يعتبر الانتماء إليها إضافة إيجابية يقابلها نقاط في صالح الفرد المعني، تؤهّله لتبوأ مكانة مرموقة في الجسم البيروقراطي للدولة. رغم أنّ

هذه الممارسات هي شكل من أشكال التمييز التي أشار إليها التصريح العالمي لحقوق الإنسان، وأقرتها النصوص التشريعية وعلى رأسها الدستور الجزائري، الذي ينصّ على أنّ المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات. وهذه الصور الواقعية ما هي إلاّ تعبير عن شكل من أشكال التناقضات الموجودة في دول العالم الثالث، والجزائر جزء منه، بحيث تمنح السلطات العمومية اعتمادا لجمعيات، ما يجعلها تنظيمات قانونية وشرعية، مرخص لها بالنشاط في إطار الأهداف التي رسمها، وبالتالي فهي مفتوحة أمام جميع المواطنين للمساهمة فيها بمجهودهم وأوقاتهم، لكنّها من الناحية العملية، وفي كثير من الأحيان تتعامل معها كتنظيمات خارجة عن القانون، والأفراد المنطويين تحت مظلتها غير مرغوب فيهم، أو يجب الحذر منهم. والدولة هنا ليس لها خيار آخر، فقد يؤدّي عدم منح الاعتماد القانوني للجمعيات من جهة أخرى إلى تنامي الجماعات السريّة، التي من الممكن أن تستقطب الشباب إليها، وهي أكثر خطورة من الأولى، وعادة ما تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية المتطرّفة للشباب، قد تؤدّي إلى عواقب وخيمة. ومن هنا قد يكون التسرّع على الانتماء التنظيمي ظاهرة موجودة، وهي من هذه الزاوية مبرّرة ويمكن تفهّمها.

ولا يعني ذلك التشكيك في مصداقية المعطيات المعروضة في الجدول، غير أنّنا من خلال الملاحظات العميقة والخبرة في هذا المجال، يمكن أن نوكّد إلى حدّ بعيد بأنّ ظاهرة التسرّع عن الانتماء عندما يتعلّق الأمر بالجمعيات، هي ظاهرة محدودة جدا، نتيجة لتحسّن الأوضاع الأمنية، ونتيجة لتنامي نسيي بفعل الزمن للثقافة الجمعوية.

4. أسباب العزوف الجمعي:

وسيسمح لنا الجدول رقم: 2 بمناقشة الأسباب التي تقف وراء ظاهرة العزوف الجمعي المميّزة للشباب، كما يدركونها هم، سنجد النتائج الأولى تشير إلى تفاوت بسيط بين العوامل الخمسة، باعتبارها عوامل أساسية، مع الإقرار بوجود عوامل ثانوية قد تساهم في تفاقم الظاهرة إلى جانبها، وبصفة عامّة فإنّ النسبة الأكبر من الشباب الجامعي المبحوث (33%) ترجع ظاهرة العزوف الجمعي إلى عدم جدية الجمعيات، فيما يرى (23.5%) منهم أن هذا العزوف ناجم عن الانشغال بالدراسة، ويرجع (17.5%) من الشباب المبحوث سبب عدم الانضمام للجمعيات، لأنّ فيها شبهة العمل السياسي، ويرى (17%) منهم أنّ السبب هو عدم المعرفة بالجمعيات، والسبب عند (9%) من الشباب أنّ الجمعيات ليست ذات منفعة.

الجدول رقم (2): يوضح رأي المبحوثين في الأسباب التي تجعل الشباب لا

ينضمّون إلى الجمعيات حسب انخراطهم في الجمعيات.

الأسباب منضم جمعية	لعدم معرفتهم		لا تشغالهم بالدراسة		ليست ذات منفعة		لعدم جديتها		لأنّ فيها شبهة العمل السياسي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	12	50	00	00	6	25	0	25	00	00	24	100
لا	22	12.5	47	26.7	12	6.8	0	34.1	35	19.9	176	100
المجموع	34	17	47	23.5	18	09	66	33	35	17.5	200	100

ويلفت انتباهنا في هذا الإطار، على الأقل، أمران يرتبطان ببعضهما البعض كما يلي:

- أن وجهة نظر التي ترى بأن ظاهرة عزوف الشباب عن العمل الجماعي، سببها اعتقاد الشباب بأن الجمعيات ليست ذات منفعة، حصلت على (9%) وهي النسبة الأضعف في الجدول، وبينها وبين باقي النسب فارق معتبر، معنى أن هؤلاء الشباب هم أقلية مقارنة بباقي أفراد العينة.
- أن أغلبية الشباب يرجع سبب عزوفه عن العمل الجماعي، يعود إلى عدم جدية الجمعيات، وقد حصلت وجهة النظر هذه على (33%) وهي أكبر نسبة، وبينها وبين باقي النسب فارق معتبر.

ارتباط هذين الأمرين وتلازمهما، يدفعنا لاستنتاج مفاده، أن رأي أغلبية الشباب الجامعي المبحوث، في عوامل ظاهرة العزوف الجماعي يسير في اتجاه تبرئة ذمة الشباب، أي أن الخلل يكمن في الجمعيات لعدم جديتها وليس في الشباب، وفي ذات الوقت يقرّ بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات في المجتمع، بحيث لا يتفق أغليبتهم مع من يدّعي بأنها ليست ذات منفعة، رغم أن واقعها الحالي يتسم بالضعف وعدم الجدّية.

ويجب أن نؤكد هنا قاعدة منهجية، نعتقد أنّه من الضروري الوقوف عندها، من أجل قراءة المعطيات الرقمية قراءة صحيحة، وبالتالي فهم ما تحمله هذه الأرقام من معاني ودلالات، ففيما يخص رأي الشباب في الأسباب التي تحول دون مشاركة الشباب في العمل الجماعي، لأنّ رأي الشباب غير منضمّ للعمل الجماعي أكثر أهمية، مقارنة برأي الشباب المنضمّ، ونقصد بعبارة "أكثر أهمية" أن الاستدلال بآرائهم يكون أكثر قوة، ومردّد ذلك لا يرتبط بحجم فئة المنضمّين فحسب، حيث

يبلغ عددهم 176 شابا من ضمن 200 شاب، رغم أهمية هذا العدد في حد ذاته، وهو ما جعل آراءهم هي الآراء الغالبة في الجدول وتكاد تكون مطابقة لما بيناه من قبل، ولكن مرد ذلك أيضا إلى كون الشباب غير المنضمين، هم المعنيين بالدرجة الأولى بهذه الظاهرة، وبإمكان كل واحد التعبير عن حالته، وعن الأسباب التي تحول دون انخراطه في العمل الجماعي. والعكس هنا صحيح إلى حد بعيد، كما سنرى مع الجدول الموالي.

وبخصوص عدم المعرفة بالجمعيات، تبين المعطيات الواردة في الجدول، فجوة كبيرة بين الشباب المنتمي للجمعيات والشباب غير المنتمي للجمعيات من المبحوثين، حيث يرى (50%) من الشباب المنتمي أن من أسباب العزوف الجماعي، عدم المعرفة بالجمعيات أي الجهل بها، بينما لا يرى ذلك إلا (12.5%) من الشباب غير المنتمي للجمعيات، والفرق بين الموقفين، أن الأول صادر من الداخل، فهو مبني على تجربة، خصوصا وأن أغلبية المنضمين من أفراد العينة هي عناصر قيادية في الجمعيات (18 من بين 24 فرد)، والموقف الثاني صادر من خارج التنظيمات الجمعوية، وكأن الموقف الأول يحمل معنى مفاده، أن مواقف الذين لم يشاركوا في العمل الجماعي، مبنية على أحكام مسبقة، ناجمة عن نقص أو عدم معرفة بالعمل الجماعي، وتحول دون انخراط الشباب في العمل الجماعي.

كما يشير الجدول إلى مسألة مرتبطة بموضوع المشاركة السياسية، و نعي بذلك مسألة العلاقة بين العمل الجماعي والعمل السياسي، وهذا من خلال اعتبار (19.5%) من الشباب غير المنتمين للجمعيات بأن الجمعيات فيها شبهة العمل السياسي، وهي رؤية من الخارج كما أسلفنا، تختلف تماما مع الرؤية من الداخل التي ينفي من خلالها تماما (0%) الشباب المنخرط في الجمعيات، أن يكون نقص الانضمام راجع لكون الجمعيات فيها شبهة العمل السياسي، ويمكن أن نقول أن

ذلك هو جزء من "فوبيا" السياسة، التي تميّز الواقع الجزائري، خصوصاً منذ الأزمة السياسية التي شاهدها البلاد سنوات التسعينات. ويرى الباحث من خلال معاشته لواقع الحركة الجمعوية، وخبرته المتواضعة في هذا المجال، أنّ مسألة العلاقة بين الحركة الجمعوية والنشاط السياسي يجب مناقشتها من جانبين: جانب يتعلّق بعلاقة هذه التنظيمات في حدّ ذاتها بالنشاط السياسي، وجانب يتعلّق بالموارد البشرية لهذه التنظيمات وعلاقتها بالنشاط السياسي.

ففيما يخصّ الجانب الأوّل، المتعلّق بالمشاركة السياسية للتنظيمات في حدّ ذاتها، فقد اعتبر بعض المهتمين من الممارسين وغير الممارسين، أنّ الجمعية يجب أن تكون لا سياسية *Apolitique*، وأصحاب هذا الرأي ينقسمون إلى صنفين: صنف يعي ما ذهب إليه، ويرى بأنّ السياسة هي منطقة محرّمة على الجمعيات، ومرخصة فقط للأحزاب والدولة، وهذا الرأي يعبر عن النظرة القاصرة للسياسة، فيها إبعاد للجمعيات عن الإدلاء بآرائها حول السياسات المختلفة، في ميادين: التشغيل، الحماية الاجتماعية، حقوق الإنسان، مشاركة الشباب، حقوق المرأة، حقوق الطفل، الخ... وهذا بحثّ السلطات والتأثير في الأحزاب وتجنيد الرأي العام، حول قضية معينة تخصّ السياسة المنتهجة في مجال من المجالات، بغية ترشيدها واقتراح التشريعات البديلة، أو الإجراءات العملية اللازمة. أمّا الصنف الثاني فهو يقصد عملية فك الارتباط بين الجمعيات والأحزاب، وألّا تصبح الجمعيات أدوات في يد الأحزاب تستخدمها في تأييد ومساندة المرشحين، أثناء الحملات الانتخابية، والدعاية للأحزاب، الخ... وهذا القصد مكرّس من طرف المادة (11) من قانون الجمعيات 31/90 التي تنصّ على ما يلي: " تميّز الجمعيات بمهدفها وتسميتها

وعملها عن أية جمعية ذات طابع سياسي ولا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها، سواء كانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها"، ويقصد بالجمعيات السياسية هنا الأحزاب، ذلك أن دستور 89 سَمَّاها جمعيات ذات طابع سياسي، غير أن الجمعيات السياسية في الحقيقة، هي الجمعيات التي تَهْتَمُ بقضايا سياسية مثل منظمات حقوق المرأة والمنظمات الشبابية، والمنظمات الطلابية... الخ. وتمّ تعزيز هذا الأمر من خلال المادة (15) من نفس القانون، والتي تمنع أي شخص معنوي أو طبيعي من التدخل في عمل الجمعية، إلا أن هناك نقص في مجال توضيح بعض المجالات السياسية — الحزبية، التي لا يحق للجمعيات اكتساحها.

أمّا فيما يخصّ الجانب الثاني، المتعلّق بالمشاركة السياسية للموارد البشرية لهذه التنظيمات، فإنّ البعض يرى "أنّ المنتخبون في الهيئات القيادية للجمعيات لا يحقّ لهم مزاوله مهام قيادية في أحزاب سياسية"، وإذا كانت عبارة "المهام القيادية" بقيت بغير تحديد، بمعنى هل هي على مستوى: بلدي، أم ولائي، أم وطني؟ فإنّ هذا الحكم من جهة أخرى، متعارض مع المادة (4) من قانون الجمعيات التي تنصّ على الشروط المتعلّقة بالأشخاص، الذين يريدون أن يؤسّسوا أو يديروا أو يسيروا جمعية، وكذلك المادة (43) من قانون الجمعيات، التي نصّت على أنّه يحقّ لأي عضو أن يشارك في الهيئات القيادية لجمعياته، هذا من الناحية القانونية، ومن الناحية الموضوعية فإنّ إقصاء إطارات حزبية، يعني حرمان الحركة الجمعوية من طاقات بشرية تتميز بالحيوية في الغالب، وتتمتع بالكفاءة والنشاط، وهي كما أسلفنا ردّات فعل متسرّعة، على بعض الممارسات السلبية، المتمثلة في التوظيف الانتهازي للعمل الجماعي. غير أن الواقع يجعلنا نتميّز إلى حدّ ما بين ثلاث أنماط من الموارد البشرية للجمعيات حسب موقفهم من السياسة:

- النمط الأول: يعتقد بأنه لا سياسة في الجمعيات، ولا جمعيات في السياسة، وبالنسبة إليه من أراد أن يمارس السياسة فليقدّم استقالته من الجمعية، وينتسب إلى الأحزاب.
- النمط الثاني: يرى بأنّ الأفراد المنتسبين للجمعيات بإمكانهم ممارسة السياسة كأفراد، ولا يحقّ لهم الزجّ بجمعياتهم في المعترك السياسي والحزبي.
- النمط الثالث: يقرّ بتميّز الجمعيات كتنظيمات عن الأحزاب، لكنّه يرى بأنّ عملها تنقصه الفعالية، وبعد النظر، إذا لم تنسّق عملها وترتبط علاقات تعاون مع المجتمع السياسي.

5. محفّرات الشباب للانضمام للعمل الجماعي:

- ينظّم الجدول المعطيات الكميّة المعبرة عن رأي المبحوثين، في الأسباب التي تدفع الشباب للانضمام إلى الجمعيات، وقد توزّعت آراء الشباب الجامعي على هذه الأسباب بنسب متفاوتة، يمكن تصنيف هذه الآراء على أساس النسبة التي تحصّلت عليها إلى فئتين من الأسباب:
- فئة من الأسباب انحصرت نسبة تأييدها بين: (3%) و(9%)، أي أنّ هذه الآراء صدرت من شباب عددهم يتراوح بين 6 و 18 فرداً فقط، من مجموع 200 فرداً يمثلون عينة البحث.
 - وفئة من الأسباب انحصرت نسبة تأييدها بين: (14%) و(23%)، وهذه الآراء صدرت من شباب عددهم يتراوح بين 28 و 46 فرداً، من مجموع 200 فرداً يمثلون عينة البحث.

الجدول رقم (3): يوضح رأي المبحوثين في الأسباب التي تجعل الشباب ينضمّ إلى الجمعيات حسب انخراطهم في الجمعيات.

أسباب الانضمام متنوع على جميعه	نعم	لا	الاجموع	أسباب الانضمام	
				ت	%
الاجموع	100	100	100	%	
	200	176	24	ت	
أسباب أخرى	04	4.5	00	%	
	08	08	00	ت	
فرصة للعمل	23	26.1	00	%	
	46	46	00	ت	
إطار للواصل مع الناس	06	06.8	00	%	
	12	12	00	ت	
لتجسيد الأفكار الشباب ومشارعتهم	20.5	19.9	25	%	
	41	35	06	ت	
تكميل العمل السياسي	09	06.8	25	%	
	18	12	06	ت	
إطار للمعاون على الخير	14	12.5	25	%	
	28	22	06	ت	
بعيدة عن العمل السياسي	03	03.4	00	%	
	06	06	00	ت	
فضاء للانتماء بالأصدقاء	03	03.4	00	%	
	06	06	00	ت	
املاكيها لإمكانات كثيرة للعمل	17.5	16.5	25	%	
	35	29	06	ت	

ومعنى ذلك أنّ صدور آراء الشباب بهذه الطريقة، تجعلنا نقول بأنّ إدراكهم لأسباب الانضمام للجمعيات، جاء في مستويين، مستوى أوّل يشير إلى جملة من الأسباب، ذات التأثير الأكبر، وهي كما يلي:

- امتلاكها لإمكانات كثيرة للعمل
- تمثّل إطارا للتعاون على الخير
- تمثّل إطارا لتجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم
- فرصة للتمرّس على العمل

ومستوى ثاني من الأسباب تعتبر عوامل أقلّ تأثيرا مقارنة بالأولى، حسب المبحوثين، وهي كما يلي:

- تمثّل فضاء للالتقاء بالأصدقاء
- بعيدة عن العمل السياسي
- تكمل العمل السياسي
- تمثّل إطارا للتواصل مع الناس

- أسباب أخرى، وهي أسباب مختلفة غير متكررة.

وتجدر الإشارة هنا أن هذه الأسباب المتعلقة بدوافع الانضمام إلى الجمعيات، التي تعرّضنا إليها كانت عبارة عن مجموع رؤيتين مختلفتين، رؤية من خارج تنظيم الجمعيات، يمثلها غير المنتسبين للجمعيات، ورؤية من داخل الجمعيات، تتمثل في وجهات نظر الشباب المنتمي للجمعيات من بين أفراد العينة، ويمكن هنا أن نعتبر مبدئياً، أنّ الرؤية الداخلية أكثر أهمية من الرؤية الخارجية، لأنّ آراء الشباب المنخرط، تمثّل على الأغلب تفسيراً لسلوك عملي مجرّب، ورأي الذين لم يسبق لهم الانخراط، عبارة عن تخمينات أو تفسير لسلوك متوقّع، حتى وإن كانت الرؤية الداخلية صادرة من عدد قليل من أفراد العينة يبلغ 24 فرداً.

وفي هذا السياق فقد جاءت إجاباتهم حول الأسباب التي تدفعهم للانتساب إلى الجمعيات متساوية في النسبة (25%)، وهي كما يلي:

- امتلاكها لإمكانيات كثيرة للعمل
- تمثّل إطاراً للتعاون على الخير
- تكمل العمل السياسي
- تمثّل إطاراً لتجسيد أفكار الشباب ومشاريعهم

6. رغبة الشباب الجامعي في تأسيس جمعيات أو الانتساب إليها مستقبلاً:

تشير الأرقام التي أمامنا بأنّ نسبة الشباب الذين يرغبون مستقبلاً، في تأسيس أو الانتساب إلى جمعية (48%)، وتوزعت هذه النسبة على أربع مجالات، يرغب الشباب مستقبلاً المشاركة فيها من خلال الجمعيات، احتلّت النسبة الأكبر الجمعيات الاجتماعية بنسبة (17%)، وتأتي بعدها كل من الجمعيات الثقافية والجمعيات الدينية بنسبة (14%) لكل منهما، ثمّ تليها الجمعيات الرياضية بنسبة (3%).

الجدول رقم (4): يوضح مدى رغبة المبحوثين في تأسيس جمعيات أو الانتساب إليها مستقبلا وطبيعة نشاطها.

يرغب في تأسيس أو الانتساب إلى جمعية	مجال نشاطها	التكرار	النسبة %
نعم	ثقافية	28	14%
	بيئية	00	00%
	اجتماعية	34	17%
	ترفيهية	00	00%
	رياضية	6	03%
	دينية	28	14%
	أخرى	00	00%
	المجموع	96	48%
لا			52%
المجموع			200

أما الذين لا يرغبون، أو ليست لديهم نية للانضمام أو تأسيس جمعيات مستقبلا، فقد بلغت نسبتهم (52%)، ومعنى ذلك أن نسبة الراغبين وغير الراغبين جدّ متقاربة، ومعنى ذلك أن نصف الشباب الجامعي المبحوث تقريرا، لديه نية للمشاركة الاجتماعية، وقراءة هذه المعطيات المعروضة في الجدول، تحيلنا إلى مقارنتها بالمعطيات المتعلقة بعدد المنتسبين الحاليين، في الجدول الأسبق رقم: ، حيث سنجد أن نسبة المنتسبين للجمعيات بلغت (12%) فقط، وبلغت نسبة غير المنتسبين (88%)، والزيادة الكبيرة الملفتة للانتباه في كفة الراغبين في المشاركة، تشير على الأغلب، إلى أن هناك اتجاه مستقبلي لدى الشباب للمشاركة في الجمعيات.

بناء عليه، يمكن القول بأن الرغبة أو النية في المشاركة مهمة في هذا المجال، فهي تعبر عن موقف متقدّم في المشاركة، والتعبير عنه وعدم كتمانها هو موقف أكثر تقدما، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالشباب، فهو يعبر على استعداد

للمشاركة في الوقت المناسب، أي أن هناك قبول مبدئي لفكرة المشاركة، والتأجيل الزمني للعملية ربّما يرتبط بظروف معيقة.

خاتمة

أماطت الدراسة الحالية اللثام عن ظاهرة العزوف الجمعوي، أي عدم اشتراك الشباب في الجمعيات، بالرغم أن الحركة الجمعوية في الجزائر يغلب على تشكيلاتها البشرية الطابع الشباني، كما أكّده الدراسة السابقة، وتفسير هذه القضية يرجع إلى أن هذا العزوف و اللامشاركة، هي ظاهرة عامة لا تستثني أي فئة من فئات المجتمع، وتعود أسباب هذا العزوف إلى الأسباب التالية حسب الترتيب المراعي لآراء المبحوثين كما يلي:

- أن هذا العزوف ناجم عن الانشغال بالدراسة
- لأنّ فيها شبهة العمل السياسي
- أنّ السبب هو عدم المعرفة بالجمعيات
- أنّ الجمعيات ليست ذات منفعة

إنّ رأي أغلبية الشباب الجامعي المبحوث، في عوامل ظاهرة العزوف الجمعوي يسير في اتجاه تبرئة ذمّة الشباب، أي أنّ الخلل يكمن في الجمعيات لعدم جدّيتها وليس في الشباب، وفي ذات الوقت يقرّ بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات في المجتمع، بحيث لا يتفق أغليبيتهم مع من يدّعي بأنّها ليست ذات منفعة، رغم أنّ واقعها الحالي يتسم بالضعف وعدم الجدّية.

وقد أفادتنا أيضا المعطيات الميدانية بملاحظات مهمة، حيث من بين ما أشارت إليه، أنّ 24 من بين 200 أو ما نسبته (12%) فقط من مجموع الشباب الجامعي المبحوث، أقرّوا بانتمائهم إلى جمعية، ومن بين 24 شابا المنتمين إلى الجمعيات، نجد أنّ 18 منهم لديه مهام قيادية، والستة الباقون يؤدّون مهام غير قيادية، وفي ذلك دليل على الدور القيادي الذي يلعبه الشاب الجامعي في المشاركة المجتمعية بصفة

عامة، وهذه الملاحظات تلتقي مع ما توصل إليه أيضا عمر دراس، حول التركيبة العمرية للقيادات التي تتسم بوجود مكثف للجيل الذي ينحصر عمره بين 21-30 سنة، والمكونة أساسا من الطلبة والعاطلين عن العمل.

قائمة المراجع

1. عاطف غيث، معجم علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.
 2. دينكل ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان أحمد احسن، بيروت: دار الطليعة، ط2، 1986.
 3. عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998.
 4. ديفيد بارز و مورا جفكيتر، الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية، مجموعة مواد تعليمية للمدارس المتوسطة، الأمم المتحدة، نيويورك، 1995.
 5. فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
 6. أحمد أبو زيد، تصميم البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002.
 7. ALBERT Meister, La participation dans les associations, Paris: les éditions ouvrières, 1974.
 8. EDITH Archambault. DETERMINANTS ET IMPACTS SOCIO-ECONOMIQUES DES ASSOCIATIONS. La revue du M.A.U.S.S. N° 11, 1er Semestre 1988.
 9. J.O.R.F, ASSOCIATION: Régime Général, Paris 1972.
- *فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص150.
- **أحمد أبو زيد، تصميم البحث الاجتماعي: أسس منهجية وتطبيقات عملية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص56.